

Distr.
GENERAL

S/1995/279
10 April 1995
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

مجلس الأمن



التقرير المرحلي العاشر للأمين العام عن بعثة مراقبى الأمم المتحدة في ليبيريا

أولا - مقدمة

١ - هذا التقرير مقدم عملا بالفقرة ٢ من قرار مجلس الأمن رقم ٩٧٢ (١٩٩٥) المؤرخ ١٣ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥، الذي مدد به المجلس ولاية بعثة مراقبى الأمم المتحدة في ليبيريا لفترة ثلاثة أشهر أخرى، أي حتى ١٣ نيسان/أبريل. والتقرير يغطي التطورات الرئيسية التي استجدة في ليبيريا منذ تقريري الصادر في ٢٤ شباط/فبراير ١٩٩٥ (S/1995/158) الذي قدمت فيه تحليلا تفصيليا لعملية السلم في ذلك البلد، كما طرحت فيه على مجلس الأمن، للنظر، عددا من الخيارات المتعلقة بدور البعثة في المستقبل.

ثانيا - الجوانب السياسية

ألف - تنصيب مجلس الدولة

٢ - يقضي اتفاق أكرا (S/1995/7)، المرفقان الأول والثاني، الذي وقّعه الجناح الليبي والزعماء السياسيون في ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤، بتنصيب مجلس دولة جديد قبل حلول ١١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥ وكما ورد في تقريري الصادر في ٢٤ شباط/فبراير (S/1995/558)، اجتمعت الأطراف الليبية في أكرا، تحت رعاية الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا، للبت في عضوية المجلس. ورغم الجهد الذي بذلها رئيس الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا، رئيس غانا، السيد جيري رولنفرز، وغيره من زعماء الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا، لم تتمكن الأطراف من التوصل إلى اتفاق بشأن تلك المسألة.

٣ - ومنذ ذلك الحين، قام أحد المرشحين للمجلس، وهو الزعيم تامبا تايلور، بإجراء مشاورات موسعة مع الجناح الليبي والزعماء السياسيين، وكذلك مع سائر أصحاب النفوذ من الشخصيات الليبية، بغية الخروج من الطريق المسدود الذي حال دون تنصيب المجلس. بيد أن هذه الجهود لم تكلل بعد بالنجاح.

٤ - ويعد تنصيب مجلس الدولة خطوة رئيسية في تنفيذ اتفاق أكرا. ومنذ توقيع الاتفاق، لم تفلح الأطراف في التوصل إلى اتفاق على عضوية المجلس، كما أنها لم تقم بالأعمال التحضيرية الازمة لتنفيذ الأحكام الأخرى من الاتفاق.

باء - مؤتمر قمة الجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا

٥ - أعرب مجلس الأمن، في قراره ٩٧٢ (١٩٩٥)، عن الأمل في أن يعقد مؤتمر قمة للدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا من أجل المواعدة بين سياساتها بشأن ليبيريا، بما في ذلك تشديد تطبيق حظر توريد الأسلحة. وفي ١١ آذار/مارس ١٩٩٥، بكونها عن، تبادل الرئيس رولنجز وإيابي الآراء حول هذا الموضوع واتفقنا على إمكانية عقد مؤتمر القمة في آبوجا، رهنا بموافقة رئيس دولة نيجيريا. كما اتفقنا على أن يعقد مؤتمر القمة في أقرب فرصة ممكنة، وأن يضم رؤساء الدول أعضاء لجنة التسعة التابعة للجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا، وأن يضم أيضا زعماء الأطراف الليبيرية.

٦ - وفي ٢٣ آذار/مارس، قام ممثلي الخاص للبيرو، السيد انتوني انياكى، بتسليم رسالة موجهة مني إلى رئيس الدولة النيجيرى، الجنرال سانى أباتشا، اقتربت فيها عليه أن تستضيف حكومة نيجيريا مؤتمر القمة هذا. وقد رحب الجنرال أباتشا باقتراحى، مبينا أنه سبذل كل جهد ممكن للتعاون مع رئيس الجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا للفالة نجاح المؤتمر. ويقوم رئيس الجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا حاليا بالتشاور مع سائر أعضاء الجماعة للتحضير لمؤتمر القمة وتحقيق توافق في الآراء بشأن جدول أعماله.

ثالثا - الجوانب العسكرية

٧ - بموجب اتفاق أكرا، بدأ سريان مفعول وقف إطلاق النار في ٢٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤. وخلال الأسابيع القليلة الأولى من العام الجديد، ظل وقف إطلاق النار ساريا بصفة عامة، رغم وقوع مناوشات خفيفة بين الجبهة الوطنية القومية الليبيرية ومجلس السلم الليبيري في المنطقة الجنوبية الشرقية من البلد. غير أن التقارير تفيد بأن القتال قد ازداد حدة خلال الأسابيع القليلة الماضية في مقاطعة بوونغ بين الجبهة الوطنية القطرية الليبيرية وجناح الجنرال روزفلت جونسون في حركة التحرير الليبيرية المتحدة من أجل الديمقراطية؛ وفي مقاطعاتي غراند باسا وريفيرسن بين الجبهة الوطنية القطرية الليبيرية ومجلس السلم الليبيري؛ وفي مقاطعات جبل غراند كيب ولوفا الجنوبية وبومي بين جناح الجنرال روزفلت جونسون وجناح الحاج كروما في حركة التحرير الليبيرية المتحدة من أجل الديمقراطية. كما أفيد بوقوع قتال في مقاطعة فوينجاما وفي أنحاء أخرى من مقاطعة لوفا الشمالية بين الجبهة الوطنية القطرية الليبيرية وجناح الحاج كروما في حركة التحرير الليبيرية المتحدة من أجل الديمقراطية. وقد أسفر القتال عن نزوح أعداد كبيرة إلى مناطق بوكانان وكاكاتا وتوبمانبورغ التي يسيطر عليها فريق المراقبين العسكريين التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا (انظر الخريطة الواردة في المرفق الأول).

٨ - وقد أهابت البعثة وفريق المراقبين العسكريين بالفصائل أن تحترم الالتزامات التي لم تقطعها على أنفسها إلا منذ ثلاثة أشهر بموجب اتفاق أكرا، وأن توقف القتال. كما التقت البعثة وفريق المراقبين العسكريين بزعماء فرادى الفصائل، وأهاب بهم ألا يستهدف مقاتلوهم المدنيين العزل.

٩ - وتألف البعثة حاليا من ٨٦ مراقبا عسكريا (انظر المرفق الثاني) منتشرين في مواقع الأفرقة في بوكانان (٥) وكاكاتا (٥) ومونروفيا (٦٧) وكذلك في مطار سبريفز بين (٤) وميناء مونروفيا (٥). وقد بذل ممثلي الخاص وكبير المراقبين العسكريين محاولة لإعادة إنشاء لجنة مراقبة انتهاكات وقف إطلاق النار، التي يقتضي اتفاق كوتونو والاتفاقات اللاحقة بأن ترأسها بعثة مراقبى الأمم المتحدة في ليبيريا وأن يمثل فيها فريق المراقبين العسكريين التابع للجامعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا وكل طرف من الأطراف. وتحقيقا لهذه الغاية، التمكنت البعثة من زعماء الفصائل، مرارا وتكرارا، ترشيح ممثليهم في اللجنة. ورغم هذه الالتماسات، لم تقم بعض الفصائل بذلك بعد. وفي ظل عدم وجود لجنة عاملة لمراقبة انتهاكات وقف إطلاق النار، بذل كبير المراقبين العسكريين للبعثة كل جهد ممكن، بالتشاور مع فريق المراقبين العسكريين والفصائل، للتحقيق في جميع انتهاكات المبلغ عنها.

١٠ - وكما ورد في تقريري السابق، أبلغتني حكومة جمهورية تنزانيا المتحدة بنيتها في سحب قواتها من فريق المراقبين العسكريين. وفيما بعد، أبدت حكومة أوغندا كذلك رغبتها في الانسحاب. وبذلك، ينخفض قوام فريق المراقبين العسكريين من ٨٤٣٠ إلى ما يقرب من ٨٤٣ من جميع الرتب. وبدعم من حكومة الولايات المتحدة الأمريكية (التي قدمت الموارد الازمة عن طريق الصندوق الاستئمانى لتنفيذ اتفاق كوتونو بشأن ليبيريا) يجري حاليا اتخاذ الترتيبات الازمة لإعادة هاتين الوحدتين إلى بلديهما.

رابعا - حقوق الإنسان

١١ - أفادت وسائل الإعلام الليبية بوقوع مذبحة في بلدة مينكور بمقاطعة جبل غراند كيب في أوائل شهر آذار/مارس، نتيجة لقتال نشب بين جناحي حركة التحرير الليبية المتحدة من أجل الديمقراطية. وقامت البعثة بتشكيل فريق خاص، يضم فريق المراقبين العسكريين والفصائل المعنية، للتحقيق في ذلك الحادث. وقد وقع حادث مماثل في ضواحي مونروفيا في شهر كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤، حيث أفيد بمقتل ٨ مدنيا، نصفهم تقريبا من الأطفال، على يد مجاهولين. كذلك، وردت بلاغات، خصوصا من أشخاص مشردين داخليا، بوقوع انتهاكات لحقوق الإنسان (بما فيها الاغتصاب، والتعذيب، وقتل المدنيين) في أنحاء أخرى من ليبيريا.

١٢ - وكان مجلس الأمن قد طلب، في قراره ٨٦٦ (١٩٩٣) المؤرخ ٢٢ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣ من البعثة أن تقدم تقارير عن أي انتهاكات هامة للقانون الإنساني الدولي. وبالنظر إلى كثرة التقارير المتعلقة بوقوع انتهاكات لحقوق الإنسان في ليبيريا، قررت تعين مسؤول قانوني/لشؤون حقوق الإنسان في البعثة. ويقوم هذا المسؤول بمهام منها العمل مع ضباط البعثة، وفريق المراقبين العسكريين، والحكومة الانتقالية الوطنية الليبية، وفئات المجتمع المحلي، للتحقيق في هذه التقارير.

خامسا - الجوانب الإنسانية

١٣ - ارتفع عدد المحتاجين إلى مساعدة ارتفاعاً كبيراً إثر وقوع اشتباكات في أماكن رئيسية أو حولها، ومن ضمنها بوكاكان وتوبيمانبورغ ومنطقة مناجم البوونج. وعلى الرغم من اتخاذ الهيئات الغوثية تدابير خاصة إزاء هذه التطورات، فلا يزال برنامج المساعدة الإنسانية في ليبيريا معوقاً بشدة بسبب الحالة الأمنية في المناطق التي تسيطر عليها الفصائل.

١٤ - ومنذ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥، لجأ إلى بوكاكان ٦٧٠٠٠ شخص، فوصل تعداد سكانها بذلك إلى ١٨٠٠٠ نسمة - أي ما يزيد على أربعة أضعاف حجمه قبل الحرب. ويعيش نحو ٩٠٠٠ شخص في ما وفرتها السلطات الوطنية والهيئات الغوثية الدولية. وأنشأ منسق الشؤون الإنسانية التابع للأمم المتحدة في ليبيريا فرقة عمل مؤلفة من مؤسسات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية والسلطات الوطنية لتلبية احتياجات هؤلاء الوافدين الجدد. وأقامت هذه الفرقة، إضافة إلى تنفيذ برامج فورية لمعالجة حالات الطوارئ في قطاعات الأغذية والإيواء والمياه والمرافق الصحية، خططاً للاضطلاع بمشاريع سريعة الأثر مدرة للدخل والتخفيض من روع المصابين بصدمات عصبية من الفئات الشديدة الضعف.

١٥ - وفر في الأسابيع الأخيرة إلى توبيمانبورغ ١٠٠٠ شخص، فارتفع عدد المشردين داخلياً فيها إلى ٥٠٠٠ نسمة. وتمكنت هيئات المساعدة الإنسانية من توفير إمدادات غوثية لهذه الفئة بالاستعاة بمراقبين من فريق المراقبين العسكريين.

١٦ - وفي حين أن القتال الدائر فيما بين الفصائل يزيد من عدد المشردين داخلياً والمتاثرين محلياً، فقد أخذت الموارد المتاحة لتلبية الاحتياجات الطارئة تتناقص بسرعة. وقد التمس النداء الموحد المشترك بين وكالات الأمم المتحدة من أجل ليبيريا، الذي وجهته شخصياً في كانون الثاني/يناير الماضي، مبلغ ٦٥ مليون دولار لتمكين مؤسسات الأمم المتحدة من تنفيذ برامج طوارئ للفترة الممتدة من كانون الثاني/يناير إلى حزيران/يونيه ١٩٩٥. وحتى ٢٢ آذار/مارس، لم تكن النسبة التي تعهد المجتمع الدولي بالتزويغ بها أو تبرع بها فعلياً سوى ٤١ في المائة من ذلك المجموع.

١٧ - وقد عقدت مسألة الموارد أيضاً مهمة توصيل الأغذية إلى مخيمات المشردين داخلياً، وبما أنه لا يتوقع أن تصل شحنة الأرز القادمة إلى مونروفيا حتى تموز/ يوليه ١٩٩٥، فإنه يجري الآن تقليل كمية الأرز الإجمالية الموزعة.

١٨ - وواصل ممثلي الخاص ومنسق الشؤون الإنسانية التابع للأمم المتحدة مساعيهما، في أثناء الفترة المستعرضة، لزيادة الوصول إلى السكان المحتاجين في المناطق الواقعة تحت سيطرة الفصائل، وما زال يؤكdan في مناقشاتها مع ممثلي الفصائل على ضرورة استدامة الضمادات الأمنية للإمدادات الغوثية

وللمعدات ولأفراد البعثة. وهذا هو الشرط الأدنى لضمان وصول كميات كافية من المساعدة إلى السكان المدنيين لإنقاذ حياتهم.

سادسا - الجوانب المالية

١٩ - أذنت لي الجمعية العامة، في قرارها ٢٣٢/٤٩ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤، بالدخول في التزامات بمعدل لا يتجاوز إجماليه ٥٩٣,٨٠٠ دولار (صافيه ١٠٠,٥١١ دولار) شهرياً لمدة ستة أشهر، من ١٤ كانون الثاني/يناير إلى ١٣ تموز/يوليه ١٩٩٥، للبقاء على بعثة مراقبى الأمم المتحدة في ليبيريا، إذا ما قرر مجلس الأمن تجديد ولايتها.

٢٠ - وحتى ٢٨ آذار/مارس، بلغت قيمة الأنصبة المقررة غير المدفوعة في الحساب الخاص للبعثة ٦,٩ ملايين دولار. وكان مجموع الأنصبة المقررة غير المسددة حتى ٢٨ آذار/مارس لجميع عمليات حفظ السلام ٦٦٢,١ مليون دولار. ومن أجل تزويد البعثة بالسيولة النقدية اللازمة افترض من الصندوق الاحتياطي لعمليات حفظ السلام ما مجموعه مليونا دولار. ولم يسدد هذا القرض حتى الآن.

٢١ - وبلغت التبرعات التي تلقاها الصندوق الاستثماري لتنفيذ اتفاق كوتونو بشأن ليبيريا ٢٣,٣ مليون دولار حتى ٢٨ آذار/مارس ١٩٩٥، وأذن بإتفاق ١٧,٩ مليون دولار منها. ويشمل الفرق مبلغ ٤,٩٧ مليون دولار وردت من حكومة الولايات المتحدة. وقد رصدت هذه المساهمة لإعادة الوحدتين التنزانية والأوغندية التابعتين للبعثة إلى الوطن، ولا يمكن استعمالها إلا لهذا الغرض. ولم ترد أي مساهمة أخرى منذ تقريري الأخير.

سابعا - الملاحظات

٢٢ - لا تزال عملية السلام في ليبيريا في مأزق. وقد اشتدت حدة الأعمال العسكرية في جميع أنحاء البلد، منذ تقريري الأخير، وازدادت الحالة العامة تدهوراً. يضاف إلى ذلك أن الأطراف لم تنفذ واحدة من الخطوات الأساسية في الاتفاق الموقع في أكرا في ٢١ كانون الأول/ديسمبر؛ وهي تنصيب مجلس دولة جديد. ولا يزال السكان المدنيون يعانون. وقد أعادت الأعمال العسكرية الدائرة بين الفصائل توصيل المواد الغذائية الأساسية إلى معظم مناطق البلد، عدا بوكاثان وكاكاتا ومومنرو فيها.

٢٣ - ولا بد من أن يكون مؤتمر قمة الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا العامل الحفاز الذي تمس الحاجة إليه لبدء عملية السلام من جديد والتوصل إلى نتائج ملموسة، بالموافقة بين سياسات الدول الأعضاء في الجماعة وتنصيب مجلس الدولة. وإنني أحيث الدول الأعضاء المعنية على عقد مؤتمر القمة هذا في المستقبل القريب وعلى القيام بكل ما في وسعها لضمان نجاحه.

٢٤ - وقد بينت في تقريري الأخير (S/1005/158) عددا من الخيارات بشأن الدور الذي يمكن أن تؤديه البعثة في ليبيريا بعد انقضاء ولايتها الحالية في ١٣ نيسان/أبريل. ومن ضمن ما ذكرته في هذا الصدد أنه إذا استمرت الأزمة السياسية الحالية، فلعل مجلس الأمن ينظر إما في سحب البعثة وإما في زيادة تقليله عنصرها العسكري إلى أن تبرهن الأطراف بوضوح على توافق الإرادة السياسية اللازمة لإعادة تنشيط عملية السلام.

٢٥ - ويمكن المجادلة بأن المأزق السياسي الحالي وانهيار وقف إطلاق النار يستدعيان أن ينظر مجلس الأمن في هذين الخيارين الآن. ولكن مؤتمر قمة الجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا المقترن عقده يتبيّن، كما أوضح أعلاه، الامكانية لإعادة بدء عملية السلام قريبا. وأرى، والحالة هكذا، أن سحب البعثة في هذه المرحلة سيكون من السابق لأوانه وسيعطي الجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا والشعب الليبي الانطباع بأن المجتمع الدولي تخلى عن جهوده في المساعدة على إيجاد حل سلمي للنزاع في ليبيريا.

٢٦ - ولذلك، أوصي بأن يمدد مجلس الأمن ولاية البعثة حتى ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٥. ولكن بما أن الحالة الأمنية الراهنة تمنع البعثة من تنفيذ جزء من ولايتها، فإني أعتمد تقليل قوامها العسكري بنحو ٢٠ مراقبا. وبمجرد تحسن الحالة الأمنية سيعزز العنصر العسكري للبعثة، حسب الاقتضاء.

٢٧ - وأرجو، أن يكون لدى الجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا وقت كاف، خلال هذه المدة، للتحضير لمؤتمر قمتها وعقده، وأن تقرر الأطراف أخيرا أن تتعاون تماما مع الجهود المتواصلة التي تبذلها الجماعة والمجتمع الدولي لإعادة السلام إلى ليبيريا. وأحدث الأطراف على استغلال هذه الفترة لتنصيب مجلس الدولة وإعادة إقرار وقف فعال لإطلاق النار واتخاذ خطوات ملموسة نحو تنفيذ الأحكام الأخرى من اتفاق أكرا.

٢٨ - لقد تكبد الشعب الليبي خسائر فادحة من جراء التنافس المستمر بين زعماء الفصائل السياسيين وتصلبهم . وإنني أحثهم على التفكير في المسؤولية التي يتحملونها شخصيا عن مصرع مئات الآلاف من شعبهم، وعن دمار اقتصاد بلدتهم وهياكله الأساسية وما يتربّط على ذلك من آثار مزعزعة للاستقرار لدى جيرانه، إنهم الآن عند مفترق طرق، ويتوقف قرار مجلس الأمن بشأن الدور المقبل للأمم المتحدة في ليبيريا على الإرادة السياسية التي يثبتونها بنهو ضمهم بعملية السلام.

٢٩ - وأود أخيرا أنأشكر ممثلي الخاص وكبير المراقبين العسكريين والموظفين المدنيين والعسكريين في بعثة مراقب الأمم المتحدة في ليبيريا على المساهمة التي يبذلونها من أجل عملية السلام في ليبيريا في ظروف شديدة الصعوبة. وأود الاعراب عن تقديرني لرئيس الجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا، رئيس غانا السيد رودلينغز، على جهوده المتواصلة لتعزيز عملية السلام الليبية.

المرفق الأول

المرفق الثاني

تكوين العنصر العسكري في بعثة مراقبين الأمم المتحدة
في ليبيريا حتى نيسان/أبريل ١٩٩٥

<u>المجموع</u>	<u>غيرهم</u>	<u>المراقبون</u>	
٩		٩	الأردن
٦		٦	أوروغواي
٨		٨	باكستان
١٥	٧	٨	بنغلاديش
٦		٦	الجمهورية التشيكية
٥		٥	الصين
٥		٥	غينيا - بيساو
١١	٢	٩	كينيا
٨		٨	ماليزيا
٧		٧	مصر
٦	—	٦	الهند
<u>٨٦</u>	<u>٩</u>	<u>٧٧</u>	<u>المجموع</u>
